

## نظرات في بعض قرارات مجمع اللغة العربية في الألفاظ والأساليب

د. عبد الناصر إسماعيل عساف(\*)

(٢)

٢١- أجاز المجمع في قراره الرابع والثلاثين [م ٨٧، ج ٣] قولهم: «دونما توقّف»، على أن «ما» زائدة، معتمداً على جواز زيادة «ما» بعد بعض الظروف التي مثل لها بـ«عندما وبينما وبعدها».

وفي كلام المجمع على ذلك ما يدعوني إلى التعقيب:

١- لم يؤت تناول المجمع للمسألة ما ينبغي من الإحكام والاستيعاب؛ إذ كان من الواجب أن يسع المجمع بكلامه وقراره زيادة «ما» بعد «دون» أينما كانت، لا أن يقتصر على قولهم: «دونما توقّف»؛ وأن يبتّه على تمييز «ما» الزائدة من «ما» المصدرية بعد «دون» حكماً وخطأً، فإذا كان التالي لـ«ما» مفرداً كانت «ما» زائدة، وكتبت متصلة بـ«دون»، نحو: «دونما توقّف»، وإذا كان ذلك التالي جملة كانت «ما» مصدرية، وكتبت منفصلة عن «دون»، نحو: «دون ما يلزم»(\*).

٢- لم يستقر المجمع شواهد المسألة أو أمثلتها في كتب التراث. ولو نهض لذلك لانتهى إلى أن زيادة «ما» بعد «دون» من المولد القديم، وأن

(\*) عضو الهيئة التدريسية في كلية الآداب - جامعة دمشق.

(\*) هذا من المتعالم وله مكانه في كتب الإملاء. [المجلة]

المحدثين أكثروا منه؛ ولا ستأنس بشيء مما ورد في كلام القدماء من ذلك. فمن ذلك قول ذي الوزارتين ابن لُبُون (ت نحو ٤٩٠هـ) في موشح له<sup>(١)</sup>:

فخر آل داود      دونما إنكار

وقول لسان الدين بن الخطيب:

رُحِمَى بلا من أمنٌ دونما      رَهَبٍ وحفظٌ أذمّةٍ وذمار

٣- التمثيلُ لزيادة «ما» بعد الظروف بـ «عندما وبعدهما» غيرُ صحيح؛ لأنَّ تدبّر ما كانت فيه «ما» في كلام العرب بعد هذين الظرفين «عند، وبعدهما» يدلُّنا على أنَّ «ما» الواقعة بعدهما مصدرية؛ إذ لو كانت زائدة لكان «عند، وبعدهما» مضافين إلى جملة، وهما لا يُضافان إلا إلى مفرد. ومن ثمَّ وجب الحكمُ على «ما» بعدهما بأنَّها مصدرية مراعاة للأصل واستصحاباً للحال.

٢٢- علل المجمعُ رأيه بجواز قولهم: «طلب منه»، بتعدية الفعل بحرف الجرِّ «من» في قراره السادس والثلاثين [م٨٧، ج٣] بورود ذلك في عبارة (المعجم الوسيط) في تفسير بعض ما لا علاقة له بمادة (طلب)، ووروده كثيراً في كتب ما بعد عصر الاحتجاج. فكان بذلك كأنه يصدّق احتجاجَ مَنْ خطأً ذلك بـ «أنَّها لم ترد في المعاجم القديمة».

ولو استوعب المجمعُ معاجمَ العربية في استقرائه، ونظرَ نظرَ المدقق، لكان له من بعض تلك المعاجم دليلٌ نصٌّ يؤيِّده. فهذا الزمخشريُّ في (أساس البلاغة) (طلب) يقول: «طَلَبَ مِنِّي فأطلبته: فأسعفته»؛ وذلك الفيومي يقول في شرح بعض ما كان من مادة (طلب): «الطَّلَاب مثل كتاب: ما تطلبه من غيرك».

وبهذا تسقط حجّةٌ من خطأ هذه العبارة، وتزول شبهة التوليد التي تلوح من وراء استدلال المجمع. ومن ثمَّ ينبغي أن يضمّن المجمعُ قراره ما يدلُّ

(١) لسان الدين بن الخطيب، جيش التوشيح، ١٥٩، وانظر فيه أيضاً ٨٦.

على فصاحة هذا الاستعمال، فيقول: قولهم: «طلب منه» بمعنى طالبه أو سأله شيئاً، صحيح فصيح.

٢٣- أجاز المجمع في قراره السابع والثلاثين [م٨٧، ج٣] قولهم: «طيلة النهار» بمعنى طوال النهار، معتمداً على ما نقله من (اللسان) و(التاج)، فقال في التعليل: «جاء في اللسان والتاج»: أطال الله طيلته، أي عمره، وطال طولك وطيلك، أي عمرك. قال القطامي:

إنّا محيوك فاسلم أيها الطلل وإنّ بليت وإن طالت بك الطول

ويروى: الطيل جمع طيلة بمعنى طوال، وكتاهما ههنا بمعنى المدى. هكذا ورد في كلمة المجمع. وفي ذلك تحريف؛ لأنّ قول القطامي ورد في هذين المعجمين وسواهما في سياقه دليلاً على مجيء «الطول والطيل» بمعنى «الغيبة».

قال الجوهري: «وطالَ طَوْلُكَ وَطَيْلُكَ، أي عُمرُكَ، ويقال غيبتك. قال القطامي:..... البيت. ويروى «الطيل»».

وقال ابن منظور: «وطالَ طَوْلُكَ وَطَيْلُكَ، أي عُمرُكَ، ويقال غيبتك. قال القطامي:..... البيت. ويروى الطيلُ جمع طيلة، والطول جمع طولة،...». وقال الزبيدي: «وقال الزجاج: طال طيلك، وطولك: أي طالت مُدَّتْكَ، أو عُمرُكَ، نقله الجوهري، وهو مجاز أيضاً، أو غيبتك، نقله الجوهري أيضاً. قال القطامي:..... البيت. ويروى الطيلُ جمع طيلة، والطول جمع طولة،...»<sup>(٢)</sup>.

فإهمال السياق، وتفسير الشاهد بخلاف ما يقتضيه ذلك السياق، لاختيار المعنى الذي يريده المجمع، ضربٌ من التحريف والتحكّم الذي لا ينبغي.

(٢) انظر على التوالي: الصحاح، اللسان، التاج (طول). وفي الصحاح كما أثبت «طوالك». ولعلّ الصحيح الذي يدلّ عليه كلام الزبيدي، ويشي به كلام ابن منظور «طولك».

على أنّ تخريج قول الناس: «طيلة النهار» أيسر من أن يُهتَمَّ له كبير اهتمام؛ لأنّ «الطيلة» كما يدلّ قول الزجاج الذي ذكره الزبيدي تكون بمعنى المدّة، فإذا قيل «طيلة النهار» كان المعنى مدّة النهار، وهو بذلك يدلّ بأخرة على معنى طول النهار.

هذا، وفي تعبير المجمع عن ذلك وتخرجه شيء من تقييد وتضييق غيرهما أحسن. فلو وسع المجمع بكلامه كلّ عبارة نُسبت «الطيلة» فيها إلى زمان كالיום واللييلة والأسبوع والشهر.... إلخ لكان تعبيره أحكم. ثمّ لو خرّج الكلام في تعليقه على أنّ نسبة «الطيلة» إلى النهار والليل ونحوهما، وهي في الأصل بمعنى العمر، من باب الاستعارة والمجاز، استُعير ما كان خاصّاً بالأحياء ونُسب إلى الزمان لما بينهما من جامع المدى والطول؛ لكان سائغاً حسناً.

#### ٢٤ - أجاز المجمع في قراره الثامن والثلاثين [م٨٧، ج٣] قول

المعاصرين: «العائلة» بمعنى الأسرة، وخرّج ذلك على وجهين:

الأوّل: العائلة من العائل، وهو اسم فاعل من عالَ عياله: إذا أنفق عليهم وكفاهم معاشهم، «فالعائلة هي التي تنفق على عيالها وأهل بيتها. فيمكن قبول كلمة (العائلة) على أنّها الجهة المنفقة على العيال، وهم أهل البيت، لأنّ أسرة الرجل أهل بيته.»

الثاني: أنّ العائلة اسم فاعل أريد به اسم المفعول، فالعائلة هي المُعالة كما ذهب إلى ذلك (المعجم الوسيط).

وفي التوجيه الأوّل قلق؛ لأنّ توجيه (العائلة) على أنّها الجهة المنفقة على العيال، يقتضي اقتصار مفهوم «العائلة» على من كانت له يد في الإنفاق، وإخراج عيال الرجل الذين يعولهم ويتكفّل بهم، خلافاً للواقع؛ لأنّ المنفق والمنفق عليه قطعة من العائلة. على أنّ العبارة التعليلية الأخيرة

«لأنَّ أسرة الرجل أهل بيته» تذرُّ الاختلاف في هذا التوجيه، وتصله بالوجه الثاني، لأنَّ أسرة الرجل مُعالةٌ لا عائلة.

٢٥- أجاز المجمع في قراره الثالث والأربعين [م٨٧، ج٤] اقتران «أبدأ» بنفي الماضي في نحو قولهم: «ما فعلت هذا أبداً»، وعوّل فيه على ما عوّل عليه مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في ذلك من استدلال وتعليل. وذلك حسن، بيد أنّ قراره افتقر إلى شيء من الإحكام والاستيعاب.

ولو زان المجمع قراره في ضوء تعليله واستدلاله، وأراد له أن يكون محكماً مستوعباً، لقال: يُستخدَم «أبدأ» في الغالب لنفي المستقبل، و«قطُّ» لنفي الماضي نحو «لن أفعله أبداً، ولم أفعله، أو ما فعلته قطُّ»؛ واستخدام «أبدأ» مقترناً بنفي الماضي، نحو قولهم: «ما فعلت ذلك أبداً، ولم أفعله أبداً» صحيحٌ فصيح، لوروده في كلام العرب، وإن كان قليلاً.

وللمجمع أن يُفيد في ذلك ممّا انتهى إليه بعض الباحثين، ووقف عليه من شواهد وأمثلة دالة على مصاحبة «أبدأ» للجمله المنفية في الماضي في أصول تراثنا، يعود بعضها إلى عصر الاحتجاج في اللغة<sup>(٣)</sup>. ومن ذلك مثلاً قول يزيد ابن مفرّغ (ت ٦٩هـ)<sup>(٤)</sup>:

لولا الدعويّ ولولا ما تعرّض لي من الحوادث ما فارقتها أبداً  
وقول الجاحظ في حديثه عن ذكر النعام: «فإنّ الظليم متى انكسرت  
إحدى رجله لم يبرح مكانه أبداً عاش أو مات»<sup>(٥)</sup>.

٢٦- بدا لي في تناول المجمع إذ تناول في قراره الخامس والأربعين [م٨٧، ج٤] جمَع «مدير» على «مدراء» ما يوجب التعقيب والنظر.

(٣) د. عباس السوسوة، العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، ١٦١ - ١٦٣.

(٤) ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، جمعه وحقّقه د. عبد القدوس أبو صالح، ٨٩.

(٥) الجاحظ، كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، ٣٥١.

١- نصّ المجمعُ حيث علّل لقراره في منع جمع «مدير» على «مدراء» على أنّ العرب صاغت من «المتراس» صياغة اشتقاق، فقالت: «تَمْتَرَس»، وأنّ القياس «تترَس»؛ ونصّ أيضاً «أنّه لم يُسمَع توهّمٌ في الجمع، فلا يُقاس عليه». وفي هذا حكمان لا يصحّان: الأوّل أنّ العرب صاغت من «المتراس» الفعل «تَمْتَرَس». وهذا شيءٌ غريب، لا نجد له أثراً أو دليلاً في كلام من يُحتجّ بكلامه، ولا في معاجم العربية (\*).

الثاني الحكم بنفي سماع توهّم في الجمع يقاس عليه جمع «مدير» على «مدراء». وهذا قول من لم يستوف النظر في كلام العلماء؛ لأنّ بعض العلماء نصّ على شيء من ذلك، فهذا الفراء مثلاً يقول: «قالت العرب في المصير، وهو من صرت: مُصران للجميع، ومسيل الماء، وهو مَفْعَل: مُسْلان للجميع، فشبهوا مَفْعَلاً بفعيل»<sup>(٦)</sup>.

وذلك الرضيّ الأسترابادي ينصّ على أنّ توهّم أصالة ميم «مسيل» حملهم على أن جمعوها على مُسْلان وأمسلة كقفزان وأقفزة في جمع قفيز، وحقّه مسایل<sup>(٧)</sup>.

ولو كان ذلك بين يدي المجمع لاعتدّ به في تقديري، وقاس جمع «مدراء» عليه قياساً، فخلع عليه حكم الجواز؛ لأنّ الحائل دون ذلك كما دلّ كلام المجمع هو انتفاء سماع توهّم في الجمع يُقاس عليه.

(\*) أجل، هذا صحيح، وقد عدل في الأصل إلى التمثيل بفعل (تَمَسْكَن) من المسكين، والقياس فيه (تَسْكَن). [المجلة]

(٦) معاني القرآن ١٥٣/٢.

(٧) شرح الشافية للرضي، ١/٢٩، ٦٨، ٢/٣٣٦، ٣/١٣٤، وانظر: اللغة العربية ثوابت ومنتغيرات، د. محمد عبدو فلفل، ٦٠، ٦٨.

وإذا بدا للمجمع أن يُعيد النظر فيما كان من كلامه تعليلاً وقراراً في ضوء ذلك، فإنّ قياس «مدرء» لزوال الحائل لا يسلم من التوقّف والنظر؛ لما يغشى المقيس عليه من قلة وشدوذ.

٢- لم يبلغ المجمع في تناوله جمع «مدرء» مبلغ التمام من الاستقراء، ولو بلغه لأفاد ممّا انتهى إليه بعض الباحثين في «مدرء»، إذ قال: وقيست منذ القرن التاسع على وزراء، وأول ما نجده - حسب علمنا - عند القلقشندي (ت ٨٢١هـ): «المدرء: طائفة من الأعوان بديوان الإنشاء، مهمتهم أخذ المكاتبات وإدارتها على كاتب السرّ ومنّ دونه من كتّاب الديوان»<sup>(٨)</sup>.

ومن ثمّ كان من المستحسن التنبيه على أنّ جمع «مدير» على «مدرء» من مولّد المتأخّرين، وأنّه فشا في كلام المعاصرين واستشّرى.

٢٧- كان كلام المجمع في قراره السابع والأربعين [م ٨٧، ج ٤] الذي تناول فيه كلمة «المصدّاقية» التي يستعملها المعاصرون، ممّا أخذ الاضطراب فيه مأخذه.

فقد اقترح المجمع جواز هذه الكلمة بمعنى ما يصدّق القول أو دليل الصّدق. وهو ما يعني بأخرة أنّ هذه الكلمة «المصدّاقية» بمعنى كلمة «مصدّاق» التي نصّت عليها المعاجم. ثمّ صرّح في معظم ما كان من تعليله أنّ «المصدّاقية» يمكن أن تُعدّ مصدرًا صناعياً مبنياً من مبالغة اسم الفاعل «مصدّاق» الذي فسّر في المعاجم بمعنى ما يُصدّق الشيء أو حقيقته، أو دليل الصّدق؛ وأنّ معنى هذا المصدر الصّناعي: الصّدق وما يلزمه من خلق مثل الأمانة والشجاعة والحياء. وهو بهذا التوجيه ينحرف عن ذلك الاقتراح،

(٨) العربية الفصحى المعاصرة ٦٣، وكلام القلقشندي في كتابه صبح الأعشى، ١/١٣٩، وانظر فيه أيضاً: ٣/٤٩٤، ٦/٢٠٧.

ويجري على خلاف ما يقتضيه. ثم انقلب المجمع في الفقرة الثالثة من ذلك التعليل على ذلك، إذ ناقش الغرضَ الموجبَ لتوليد كلمة جديدة (مصدقيّة) إذا كانت كلمة (مصدق) تؤدّي المعنى المراد؛ وبين أنّ من مذاهب العربيّة التوسّع في توليد الألفاظ المطابقة في المعنى لتلبية التعبير البلاغيّ أو الشعريّ أو لمجرد التجديد. فكان بذلك يعلن بما لا شكّ فيه أنّ كلمة «مصدقيّة» التي يستعملها الناس في زماننا بمعنى «مصدق» التي نصّت عليها المعاجم.

وإذا كانت الحال كذلك فأين تلاشى المصدرُ الصناعيُّ؟ وأين دلالاته الجديدةُ المختلفة عن دلالة مبالغة اسم الفاعل الذي بُني منه «مصدق»؟! وأين بنية الاستدلال المترابطة المحكمة؟ أم هو الاضطراب ونقض الغزل بعد إبرامه؟! حتى إذا انتهيتَ إلى القرار كنت كأنك تقرأ الاقتراحَ مرّة ثانية، إذ ما من شيء فيه يُشعرك بما ذهب إليه في التعليل من حمل هذه الكلمة «المصدقيّة» على المصدر الصناعيّ.

فهل ثمة حاجة إلى الحكم أو التعليق بعد، وقد وشى الوصف به أو بنحوه، وأغنى عنه؟

## ٢٨ - أجاز المجمعُ في قراره الثامن والأربعين [م٨٧، ج٤]

استعمال «من خلال كذا» في نحو: «عرفته من خلال كتبه»، بمعنى بوساطة أو بطريقة؛ وعلل لذلك بما فيه نظر.

أجاز المجمع في تعليقه ذاك دخولَ حرف الجرّ «من» لابتداء الغاية على «خلال» حملاً على «أثناء» لأنّ «خلال» تشاركها في الظرفيّة، وإذا دخل حرف الجرّ «في» على «أثناء» في الأصل أمكن أن يدخل حرف الجرّ «من» الدالّ على الغاية على «خلال»، ثم قال: «ويصبح قولهم: عرفت فلاناً من خلال الجرائد، أي مبتدئاً معرفته من خلال الجرائد».

وفي هذا نظرٌ من وجهين:

١ - حمل «خلال» على «أثناء» لإجازة دخول حرف الجرّ «من» عليها تأويلاً، قولٌ من غاب عنه أنّ دخول «من» التي لا ابتداء الغاية على «خلال» ثابتٌ ثبوتاً لا شكّ فيه. ومن شواهد مثلاً قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور: ٤٣، الروم: ٤٨]، وقول عليّ عليه السلام (٩):

ومحمّدٌ فينا كأنّ جبينه شمسٌ تجلّت من خلال غمام

وقول عليّ بن الجهم (١٠):

طلعت وهي في ثياب حداد طلعة البدر من خلال سحب

وقول عمر بن أبي ربيعة (١١):

شفّ عنها مرققٌ جنديّ فهي كالشمس من خلال السحاب

وأشّد ابن برّي لشاعر (١٢):

يسألن: من هذا الصريع الذي نرى؟ وينظرن خلساً من خلال المراجل

٢ - توجيه «من خلال كذا» في هذا التعليل على أنّ «من» فيه لا ابتداء الغاية، وأنّ «عرفت فلاناً من خلال الجرائد» معناه مبتدئاً معرفته من خلال الجرائد = جارٍ على خلاف ما صرّح به المجمع في ثلاثة مواضع من كلامه على هذا الاستعمال، من أنّ قولهم: «من خلال كذا» بمعنى بوساطة أو بطريقة، وهو ما يعني بأخرة أنّ «من» فيه في ضوء تصريح المجمع للسببية أو الوساطة. وفي هذا اختلافٌ بين، إلا أن يقال: إنّ المعنى الأوّل الظاهر من ذلك

(٩) ديوان الإمام علي، جمعه وضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٨٠.

(١٠) ديوان علي بن الجهم، ١١٧.

(١١) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٦١.

(١٢) لسان العرب، وتاج العروس (مرجل).

هو ابتداء الغاية، وإن اقتضاء العبارة يُفصي إلى معنى السببية أو الوساطة، وهو المعنى الثاني (الاقضائي أو التأويلي).

هذا، ولا يعدم المرء معنى السببية أو الوساطة ظاهراً بيّناً في عبارة «من خلال» التي وردت في بعض ما انتهى إلينا من شواهد وأمثلة فيها. ومن ذلك قول الشريف المرتضى<sup>(١٣)</sup>:

لَمَّا بَلَوْتُ الْأَصْدِقَاءَ وَوَدَّهْمَ خَلَصْتُ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِ التَّجَارِبِ  
وَقَوْلِ أَبِي حِيَانَ التَّوْحِيدِيِّ فِي كِتَابِهِ (أَخْلَاقُ الْوُزَيْرِينَ): «وَأَزِيدُكَ مِنْ  
خِلَالِ ذَلِكَ كُلِّهِ خَبْرَةً بِالذَّهْرِ وَأَهْلَهُ...»<sup>(١٤)</sup>.

٢٩- أجاز المجمع في قراره التاسع والأربعين [م ٨٧، ج ٤] استعمال «مؤقت» بالهمزة، على الرغم مما أشعر به تعليقه ثمّة من امتناع ذلك؛ إذ قال: وجاء في كتب العربية: «وأما إبدال الهمزة من الواو فعلى ضربين: مقيس وشاذ، فالمقيس إبدالها من كلِّ واو انضمت ضمّاً لازماً، نحو: وجوه وأجوه، ووعد وأعد، ووقت وأقت، والمسموع ما عدا ذلك...»؛ وعقب بقوله: «يفهم من هذا أنّ «أقتت» لغة في «وقتت» في هذه الصيغة حصراً، أي إذا جاءت الواو مضمومة، وليس في كلِّ تصريفات (وقت). والمعروف أنّ العرب تبدل الهمزة واواً للتخفيف، وليس العكس...».

ورأي المجمع في «مؤقت» بالهمزة الممتدّ من التعليل إلى النتيجة ذو بنية منطقيّة ومنهجية مضطربة؛ لاختلاف المقدمة والنتيجة.

على أنّ ذلك الفهم الذي نصّ عليه المجمع، وانتهى إليه من قراءة بعض ما كان في كتب العربية، يُعترض من وجهين:

(١٣) الثعالبي، يتيمة الدهر، شرح وتحقيق: د. مفيد قميحة، ٧١/٥.

(١٤) أبو حيان التوحيدي، أخلاق الوزيرين، تح: محمد بن تاويت الطنجي، ٨.

الأول: أن الحكم الصرفي أو الصوتي في العربية يطرد أحياناً في تصنيفات الكلمة الواحدة جميعاً، وإن فُقدت علّة الحكم الواجب في بعضها، للمجانسة.

الثاني: أن بناء «مؤقت» ثابت لا خلاف فيه، فالزبيدي مثلاً نصّ عليه نصّاً، إذ قال: «الأقت بالقاف لغة في الوقت، كذا صحّحه جماعة، أو إبدال، أو لحن. والتأقيت كالتوقيت: تحديد الأوقات. وهو مؤقت من ذلك»<sup>(١٥)</sup>. وقد استعمله العلماء كثيراً، فقد ورد مثلاً في كلام الفراء وأبي هلال العسكري والفيروزآبادي وابن منظور<sup>(١٦)</sup>.

وقول المجمع يزيّن فهمه: «والمعروف أنّ العرب تُبدل الهمزة واواً للتخفيف، وليس العكس،...» = مُعْتَرَض؛ لما فيه من إطلاق لا يصحّ؛ لأنّ التخفيف يكون أحياناً بإبدال الواو المثقلة بالضمّ همزة، وعلى ذلك يدلّ قول ابن منظور وغيره في تفسير إبدال الواو همزة في «أقتت»: «وذلك لأنّ ضمّة الواو ثقيلة».

٣٠- بدا في كلام المجمع في قراره الخمسين [م٨٧، ج٤] الذي تناول فيه خمسة مصادر استعملها الناس في زماننا: «الميوعة، الليونة، السيولة، الخصوبة، العمولة» = ما لا تفسير له، من وجهين:

١- اقترح المجمع ثمة الحكم بجواز تلك المصادر الخمسة التي نصّ عليها نصّاً؛ حتى إذا وصل إلى القرار اكتفى بالحكم على جواز مصدرين فقط، فقال: «القرار: جواز قولهم: ميوعة، وليونة»!، دون أن نحظى بما

(١٥) تاج العروس (أقت)، وانظر: الحسن والإحسان في ما خلا منه اللسان، جمعه عبد الله البارودي (أقت).

(١٦) انظر مثلاً: (معاني القرآن) ٢/ ١٠٤، والفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ٥٨، والقاموس المحيط (أمت)، ولسان العرب (وقت).

يفسر غياب المصادر الثلاثة الأخرى، فهل كان ضياعها دليل منع، أم كان علامة سهو وغفلة، أم كان من سقط الطباعة؟! ذلك ما لم نجد جواباً عنه في كلام المجمع في موضعه، أو في موضع آخر.

٢- تمسك المجمع في تعليقه لجواز تلك المصادر - وكلامه فيه عام يتناول تلك المصادر الخمسة وأمثالها - بما كان عليه مجمع اللغة العربية في القاهرة من إقرار صوغ مصدر «فُعُولَة» من كلِّ فعل ثلاثيِّ بتحويله إلى الباب الخامس (فَعْل - يَفْعُل) إذا احتملت دلالاته الثبوت والاستمرار.

وفي هذا القياس ما يدعو إلى التوقف والنظر؛ لأنَّ التحويل الصَّرْفِيَّ للفعل الثلاثيِّ الأَجُوف اليائيِّ إلى الباب الخامس يقتضي تغيير البنية الصوتية في مضارعه، وقلب الياء واواً، ونقله إلى الأَجُوف الواويِّ «يَمِيع ← يَمُوع» و«يَلِين ← يَلُون» و«يَسِيل ← يَسُول».

وهذا يحتاج إلى تفسير وتبيين لا أثر له في كلام المجمعين. وهذه الحلقة المفقودة تقتضي معرفة حال كلِّ فعل ثلاثيِّ أَجُوف يائيِّ؛ فإذا ثبت له شقيق أو مضارعٌ واويُّ نصًّا أو استعمالاً، جاز أن يُبنى مصدره على وزن «فُعُولَة»، إذا احتج إليه، واحتمل الدلالة على معنى ثابت مستمرٍّ كالغريزة، كما ورد في قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ لأنَّ ثبوت ذلك يساعد على قبول تحويل الفعل الثلاثيِّ الأَجُوف اليائيِّ إلى الباب الخامس، ويدلُّ عليه.

ومن هنا ربّما جاز تحويل «ماع يَمِيع» إلى الباب الخامس، وبناء مصدر «مِوَعَة» منه؛ لثبوت قرين واويِّ له. قال الزبيدي (موع): «وفي اللسان: ماع الصُّفْرُ في النار مَوْعاً: ذاب. وهذا على المعاقبة: ماع مِيعاً ومَوْعاً».

لكن هل ورد شيء من ذلك في «لان» و«سال»؟

٣١- افتقر كلام المجمع في قراره الثالث والخمسين [م ٨٧، ج ٤] إذ تناول استعمال المعاصرين كلمة «الواجهة» إلى شيء من الاستيعاب والإحكام. فقد كان ينبغي أن يذكر فيما ذكر ما عليه المعاصرون من اتّساع في استعمال «الواجهة» للإنسان بمعنى الوجه.

وكان من الواجب أن يُحكّم تعليقه، وينأى به عمّا لا يصحّ من الاستنتاج والتأويل؛ فكلام اللغويين في المعاجم (اللسان) و(التاج) و(المعجم الوسيط) الذي ساقه المجمع ثمة لا يُفهم منه ما فهمه منه المجمع: «أنّ العرب استعملت الفعل (وَجَهَ) الثلاثي بمعنى (اتَّجَهَ)». وإذا كان معتمد المجمع في ذلك قولهم: «تَجَهَّتْ إليه أَتَّجَهُ أَي توجَّهَتْ؛ لأنّ أصل التاء فيهما واو» فقد أخطأ النجعة، وعبارة «لأنّ أصل التاء فيهما واو» مبنية على فرض وتصوّر عقليّ، لا على استعمال ورواية. واستقراء معاجم العربيّة يدلّنا على أن الفعل الثلاثي «وَجَهَ» بمعنى اتَّجَهَ من المهمل الذي لم تستعمله العرب.

وإذا سقط بهذا استنتاج المجمع، وهو المقدّمة التي اتّخذها أساساً بنى عليه ما وراءه؛ فقد سقط كلّ ما قام عليه من كون «واجهة» اسم فاعل من «وَجَهَ»، وحمل «وَجَهَ» على «واجهة»، بحيث يكون معنى اسم الفاعل «واجهة» بأخرة مُواجهَة، ويكون في الأصل صفةً لموصوف استُغني عنه (الناحية الواجهة)، ثمّ غلب عليها الاسميّة.

وإذا استدلّ المجمع بما كان من ورود هذه الكلمة مراراً فيما انتهى إلينا من كلام المتأخّرين، ومنها الأمثلة التي اختارها المجمع، استدلالاً استثناس صحيحاً دالاً على أنّ هذه الكلمة من مولد المتأخّرين، فقد كان يحسن به أن يذكر ما نصّ عليه البستانيّ في (محيط المحيط) (وجه) من أنّها عاميّة، إذ

قال: «الواجهة: مستقبل كل شيء، وهي من كلام العامة»؛ وكان يحسن به أن ينص على أن هذه الكلمة من عامي المتأخرين والمحدثين أو مولدهم. وإذا سقط الاستدلال بما استنجد به المجمع في تسويغ هذه الكلمة، كان ينبغي أن ينص على أن وراء ذلك التسويغ كثرة استعمالها وفشوؤها.

٣٢- صحح المجمع في قراره الثالث [٨٨م، ج ١] قول المعاصرين في جمع «بائس» بمعنى فقير أو محتاج على «بؤساء»؛ وعده جمعاً قياسيًّا، وذكر في أثناء تعليل ذلك أن جمع «فُعلاء» قياسي في صفة المذكر العاقل الذي على وزن «فاعل» الدالة على سجيّة مدح أو ذم كعالم وعلماء، وجاهل وجهلاء، وعقب على ذلك بقوله: «وهذا الصنف الثاني منطبقٌ تماماً على كلمة «بائس» التي هي صفةٌ لمذكر عاقل على وزن (فاعل)».

ومثل هذا مما يدعو المرء إلى القول: إن تسويغ استعمال «بؤساء» بعلة الكثرة والفشو أولى من إطلاق قياسه على جمع «فاعل» إذا كان صفة لمذكر عاقل دالة على سجيّة مدح أو ذم على «فُعلاء»؛ وادعاء مطابقة «بائس» بمعنى الفقير أو المحتاج لهذا الصنف؛ لأن «بائس» وافق ذلك في اللفظ دون المعنى، وإلا فأين سجيّة المدح أو الذم التي في هذا الوصف، وهي قطعة لا تنفك من شرط جمعه على «فُعلاء»؟

والتشبه باللفظ وحده دون الالتفات إلى المعنى، والتصريح بأخرة بأن هذا الصنف الثاني منطبقٌ تماماً على كلمة «بائس» = تحكّم واعتلالٌ بعيد عن أصول الصنعة والمنهج.

ومن المناسب في تقديري الإشارة إلى التفسير الذي فسّر به د. محمد عبدو لفلج جمع «بائس» على «بؤساء»، إذ عدّه في مجلة المجمع [٨٨م، ج ١، ١١٥] من قبيل القياس على ما يشارك كلمة «بائس» في المعنى

الصرفي، وفي الحقل الدلالي المعجمي العام، وفي السياق الاستعمالي: «فقير وفقراء، وضعيف وضعفاء».

٣٣- أجاز المجمع في قراره الرابع [م٨٨، ج ١] قول المعاصرين: «بتّ في الأمر» بمعنى أعطى حكماً قاطعاً فيه، على أنّ الفعل «بتّ» متعدّ بحرف الجرّ «في»؛ وذكر في مقام التعليل ما يوجب التعقيب؛ لأنّه لا يصحّ اعتماده، والاحتجاج به.

١- استند المجمع فيما ذهب إليه من تعدية الفعل «بتّ» بحرف الجرّ «في» بوقوعه مقترناً بهذا الحرف في (المعجم الوسيط) في مادة «قطع»: «قطع برأيه: بتّ فيه»، الذي عقب عليه المجمع بقوله: «جاء متعدياً ب(في) في عبارة المعجم الوسيط، ومع أنّ واضعي المعجم الوسيط استعملوه ولكنهم لم يوردوه في مادة (بتّ)». ا.هـ.

واستعمال واضعي المعجم الوسيط ذلك في مقام التفسير ليس دليلاً على صحّة مذهب المجمع في كون الفعل متعدياً بالحرف، ولا إشعار فيه بجوازه. فلا يصحّ الاعتماد عليه، إلّا أنّ تكون عبارة واضعي المعجم الوسيط حجة مبرّأة.

٢- حَمَلَ المجمعُ الفعل «بتّ» فيما ذهب إليه من تعديته بالحرف «في» على الفعل «قطع» تضميناً؛ إذ رأى أنّ الفعل «قطع» قد يُعدّى بذلك الحرف، وهو ما استدلّ له بما ورد في كلام بعض العلماء.

لكنّ تأمّل تلك الأمثلة مثلاً مثلاً يدلّنا على أنّ الفعل «قطع» فيها متعدّ بالباء لا بالحرف «في».

قال ابن جنّي (الخصائص ١/ ٥٣): «لا يُقطع فيها بيقين».

وقال ابن حزم (المحلّى ٩/ ١٢٢): «فهؤلاء عمر وعثمان وزيد بن

ثابت لا يقطعون فيه بشيء».

وقال السبكي في فتاويه (كتاب الصيام ١/ ٤١٧): «ومنها ما لا يقطعون فيه بعدم الإمكان».

فالفعل «قطع» في هذه الأمثلة متعدّ بالباء: «بيقين، بشيء، بعدم»، وحرف الجرّ «في» فيها ظرف لا غير. وهذا ما تدلّ عليه بعض المعاجم نصّاً أو إشارة. قال صاحب بن عباد: «فَرَزَ فلان عليّ برأيه: قَطَعَ به»؛ وقال: «الإجراز: أن تُتبع رأيه رأيك. وجرّ به: إذا قَطَعَ به»<sup>(١٧)</sup>.

وفي المعجم الوسيط (قطع): «قَطَعَ برأيه: بتّ فيه».

وبذلك يسقط اعتلال المجمع لما ذهب إليه في تعدية الفعل «بتّ» بحرف الجرّ «في» حملاً على الفعل «قطع» تضميناً. ومن ثمّ كان الواجب أن يحفظ المجمع لهذا الفعل «بتّ» أصله في تعديته بنفسه، على أن يكون مفعوله مقدّراً: أي بتّ رأيه أو حكمه أو قوله فيه. وما ورد في كلام المجمع من عزو هذا التخريج في تعليقه إلى (دوزي) سهو؛ لأنّ كلام (دوزي) في كتابه (١/ ٢٣٦) خلوّ من ذلك نصّاً أو إشارة، والفعل «بتّ» فيما ذكره (دوزي) ثمّة ناقلاً من معجم بوشر (المعجم الفرنسي العربي) متعدّ بنفسه، قال: «بتّ الأمر: جزم به وأمضاه.....»، قرار. بتّ الرأي في الأمر: حكم، قرّر».

ومن ثمّ كان المناسب أن تعيد اللجنة النظر في رأيها، وتنتهي بآخرة في قرارها إلى أن: الأصل الفصح في الفعل «بتّ» أن يكون لازماً أو متعدّياً بنفسه، وقول المعاصرين: «بتّ فيه» جائزٌ على تقدير حذف المفعول، أي بتّ رأيه فيه.

٣٤- خلت عبارة المجمع في كلامه على «بَحَتْ وبحثة» في قراره الخامس [٨٨م، ج ١] من الدقّة والإحكام في موضعين منه: الاقتراح

(١٧) صاحب بن عباد، المحيط في اللغة، مكتبة المشكاة، (فرز) ٢/ ٢٩٤، و(جر) ٢/ ٧٨.

وقرار اللجنة، إذ قال: صحّة قولهم: «بحت وبحتة» صفة بمعنى صرف وخالص مما يخالطه.

والمناسب للقضية التي تناولها المجمع في ذلك القرار أن يقول في هذين الموضوعين: جواز قولهم: «بحت وبحتة» في وصف المؤنث، بمعنى صرفة وخالصة مما يخالطها؛ وكلاهما فصيح.

٣٥- افتقر كلام المجمع على كلمة «البداية» في قراره السابع [م٨٨، ج١] إلى استقراء كافٍ وتتبع دقيق. ولو كان له من ذلك ما ينبغي لكان فيه نصٌّ على ورود هذه الكلمة «البداية» في بعض معاجم اللغة العربيّة القديمة والحديثة، واختلاف رأي العلماء فيها.

قال الفيوميّ (بدأ): «البداية بالياء مكان الهمز: عامي، نصّ عليه ابن برّي وجماعة» (\*).

وقال الزبيدي (بدأ، بدي): «وأما البداية بالكسر والتحتية بدل الهمزة، فقال المطرزيّ: لغة عامية<sup>(١٨)</sup>، وعدّها ابن برّي من الأغلاط، ولكن قال ابن القطّاع: هي لغة أنصاريّة، بدأت بالشيء، وبديت به: قدّمته، وأنشد قول ابن رواحة<sup>(١٩)</sup>:

باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقيناً

وقال البستاني في محيطه (بدأ): «البداية: الابتداء على ما في كنز اللغات، وقيل: عامية». على أنّ في بعض ما ورد في هذه النصوص ما يدعو إلى النظر والتوقف. من ذلك الاختلاف في قول ابن برّي (ت ٥٨٢هـ) في هذه الكلمة؛ إذ نُسب إليه القول بأنّها عامية تارة، ونُسب إليه تغليطها تارة أخرى.

---

(\*) وهل ما قال عنه (عامي) في زمن ما هو عاميٌّ دائماً. قالوا عن الصيف (عامية) فهل هي كذلك الآن.. [المجلة]

(١٨) المطرزيّ، المغرب في ترتيب المعرب، (بدأ).

(١٩) ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته و شعره، د. وليد قصاب، ١٤٢.

والصواب في ذلك ما ورد في كلام الزبيدي؛ لأن ابن بري عدّ هذه الكلمة «البدائية» فيما ذكر من (غلط الضعفاء من الفقهاء) (٢٠).  
ومنه تصريح الزبيدي بأن «البدائية» في قول ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) لغة أنصاريّة.

ولعلّ الصواب في ذلك أن يقال: وهي لغة أنصاريّة في قياس ما حكاه ابن القطاع من لغة الأنصار: «بدأت بالشيء، وبديت به: قدّمته» - ولغة الأنصار، أو لغة أهل المدينة كما قال بعض العلماء «بديت» بكسر الدال، نقلها ونصّ عليها غير واحد (٢١) -؛ لأنّ ابن القطاع لم ينصّ على أن «البدائية» لغة أنصاريّة.

قال ابن القطاع: «بدأت بالشيء وبديت به: قدّمته، وهي لغة للأنصار، قال ابن رواحة:

باسم الإله وبه بدينا» (٢٢)

وعلى ذلك جرى البعلبي (ت ٧٠٩ هـ)، فقال: «فأما بداية بلفظ هداية، فلم أرها مصرّحاً بها، لكن تتخرّج على لغة من قال: بديت الشيء، وبديت به بغير همز، وهي لغة الأنصار، قال عبد الله بن رواحة رضي الله عنه...» (٢٣).

وربّما كان هذا التخرّيج القديم أنسب ممّا رآه المجمع في قراراته من حمل كلمة «البدائية» على المزوجة بكلمة «النهاية»، اعتداداً بكثرة ما تلجأ

(٢٠) ص ١٤. وممّن حكم على هذه الكلمة باللحن النووي رحمه الله في تحرير ألفاظ التنبيه ٥١.

(٢١) انظر: الصحاح (بدا)، ابن بري، التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، ٢٤/٦، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (بدا)، البعلبي، المطّلع على أبواب الفقه، ١٦، والبعلبي، المطّلع على ألفاظ المقنع، ٣٠.

(٢٢) ابن القطاع، الأفعال، ١٠٢/١.

(٢٣) البعلبي، المطّلع على ألفاظ المقنع، ٣٠، وانظر: الخفاجي، شفاء الغليل، ٥٣.

إليه العربية من ذلك، أو على أنها مصدر «بادأ = بداء» زيدت فيه التاء، أو مصدر مرّة منه «بداءة»؛ مع قلب الهمزة ياءً فيهما.

يحملني على ذلك أنّ التوجيه المبنيّ على المزاجية يقتضي اقتران «البداية» بـ«النهاية» في الكلم اقتراناً لا فكاً منه؛ أو أن تكون «البداية» استُخدمت أول ما استُخدمت مقترنةً بـ«النهاية». وهذا ما يحتاج إلى دليل تاريخي صحيح صعب المنال، إن لم يكن متعذراً.

وقد يؤيد ذلك أنّ هذه الكلمة «بداية» ممّا استعمل قبل أن يكون (البداية والنهاية) لابن كثير، فقد استعملت في القرن السادس الهجري، خلافاً لما ورد في كلام د. محمّد عبدو فلفل في مجلة المجمع [م ٨٨، ج ١، ١١١] من استعمال هذه الكلمة وفشوها منذ القرن الثامن للهجرة.

على أنّ الحكم على العربية بكثرة اللجوء إلى المزاجية ممّا يحتاج إلى فحص ومراجعة ينتهيان بنا إلى الاطمئنان إلى الحكم بتلك الكثرة. ولعلّ ممّا يؤيد ذلك قول الصغاني: «وقول العامة: البداية موازاة للنهاية لحنّ، ولا يقاس على الغدايا والعشايا، فإنّها مسموعٌ بخلاف البداية»<sup>(٢٤)</sup>.

زد على ذلك أنّ حمل «البداية» في التوجيهين الآخرين على الفعل «بادأ» مصدرًا زيدت التاء فيه «بداءة»، أو مصدر مرّة «بداءة»، مع قلب الهمزة فيهما ياءً، مبنيّ على ما لم يثبت في كلام العرب، ولم تذكره المعاجم المعتمدة، أعني الفعل «بادأ»، فهو من لغة المعاصرين<sup>(٢٥)</sup>؛ وأنّ كلمة «بداية»

(٢٤) الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ١/ ٢٤.

(٢٥) انظر: د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ١/ ١٦٧.

دالةً على مطلق الابتداء دلالة المصدر، دون تقييد بعدد أو تخصيص بشيء،  
خلافاً لما يقتضيه بناء مصدر المرّة من تقييد الدلالة بعدد.

٣٦- لم يبلغ تناول المجمع في قراره التاسع [٨٨م، ج ١] إذ تناول استعمال المعاصرين «ابتزّ وابتزاز» مبلغ الاستيعاب والإحكام. ودليل ذلك عندي أمران:

١- نفْيُ ورود الفعل «ابتزّ» ومصدره «ابتزاز»، بمعنى أخذ مالاً أو موافقةً من أحدهم بوساطة التخويف أو التهديد، في المعاجم القديمة والحديثة نفْيُ إطلاق. وهذا النفْيُ مردودٌ بشقيه؛ لأنّ الفعل ومصدره وردا وروداً صريحاً في (معجم اللغة العربيّة المعاصرة)، وهو من المعاجم الحديثة التي استعان بها المجمعُ في بعض قراراته، ونصّ عليه أحياناً نصّاً<sup>(٢٦)</sup>.

ووقوعُ ذلك في المعاجم القديمة ضمنيٌّ لا ينبغي أن يُنكر؛ لأنّ بعض تلك المعاجم نصّ على أن البزّ والابتزاز بمعنى أخذ الشيء وانتزاعه بجفاء وقهر<sup>(٢٧)</sup>. وهذا المعنى لا يختلف عمّا نصّ عليه المجمعُ من معنى «ابتزّ» و«ابتزاز» في الاستعمال اللغويّ المعاصر إلّا في التعبير. ف(الأخذ) ثابتٌ لم يتغيّر، و(المال والموافقة) بعض ما يدلّ عليه لفظ (الشيء)، و(التخويف والتهديد) شيء من (القهر) أو بعض مظاهره.

ومن ثمّ لم يكن في تعبير المعاصرين بالفعل «ابتزّ» وما يؤخذ منه، عن أخذ المال أو الموافقة بشيء من تهديد وتخويف، زيادةً دلالة، وكان من صميم اللغة العربيّة الفصحى، أو امتداداً لتعبير القدماء، لا ينبت عنه ولا يخرج عنه.

٢- الحكمُ على تعبير «ابتزّ» وتصريفاته في الاستعمال اللغويّ المعاصر

(٢٦) معجم اللغة العربية المعاصرة، ١/ ٢٠٠.

(٢٧) انظر: التاج (بز).

حيث كان بالجواز وحده، دون تمييز صورته بعضها من بعض، حكمٌ مجملٌ يحوجه شيء من الدقة. ولو صدر مثله عن تأمل وتحقيق لقام على تفصيل مداره على معرفة المعنى المراد، ولا سيما ما اتصل بحال الأخذ وهيئته، فإذا أراد المتكلم أو الكاتب من قوله «ابتزَّ» أخذ شيءً بتهديد أو تخويف، كان المناسب أن يوصف بأنه صحيح فصيح؛ وإذا كان المراد أخذ شيء أو استغلاله بضرب من مكر واحتيال وتزيين وترغيب ووصف بأنه محدث جائز، فكان موصولاً بالقديم من وجه الأخذ والنزع، ومفترقاً عنه من وجه الاحتيال له بالترغيب.

٣٧- افتقرت عبارة المجمع في قراره الحادي عشر [م٨٨، ج ١] إذ تناول كلمتي «بسطه ومبسوط» في الاقتراح وقرار اللجنة إلى الإحكام والاستيعاب. فنصُّ كلامه في ذينك الموضوعين، وهو: «فصاحة قولهم: «بسطه» بمعنى سرّه، و«مبسوط» بمعنى سرور، واشتقاقتهما»، لا يستوعب كل ما يؤخذ من مادة «بسط» بمعنى السرور، ويلصق باسم المفعول «مبسوط» ما لا يُنسب إليه من الاشتقاق منه، وصدور بعض المشتقات عنه.

ولو قيِّض للمجمع أن يُعيد النظر في نصّه ليكون أحكم وأوعب لقال: قولهم «بسطه» بمعنى سرّه، وما أخذ من مادته من تصريفات ومشتقات بمعنى السرور، من الكلم الصحيح الفصيح.

ومثل هذا الحكم يستوعب كل فعل أو مصدر أو مشتق صدر عن مادة «بسط» بمعنى السرور، ولا يغادر منها شيئاً؛ وينفي عن عبارته الأولى ما كان فيها من قلق مصدره كلمة «اشتقاقتهما» التي يعود فيها ضمير المثني إلى الفعل «بسطه» واسم المفعول «مبسوط»، ويلصق بالمبسوط ما لا يلصق به.

وقد كان من الحسن في رأيي أن يذكر المجمع في التعليل في كلامه على «بسط» هنا كلاماً صريحاً ذكره الزبيدي ورد فيه نصُّ على أن البسط بمعنى

السرور من كلام العرب. قال: «قال شيخنا: بإطلاق البسط بمعنى السرور من كلام العرب، وليس مجازاً ولا مولداً خلافاً لمن زعم ذلك.. قلت: أما زعمهم كونه مولداً فخطأ، كيف وقد ورد في كلامه صلى الله عليه وسلم، وأما كونه مجازاً فصحيح، صرح به الزمخشري في أساس البلاغة»<sup>(٢٨)</sup>.

٣٨- قرّر المجمع في قراره الثالث عشر [٨٨م، ج ١] «جواز قولهم: «البطل» بمعنى (المتعطل عن العمل)، وإضافة هذه الدلالة إلى المعجم العربي»؛ واستدلّ لذلك بورود هذه الكلمة «بطل» في (تاج العروس) بهذا المعنى.

ومثل هذا يقتضي أن ينصّ المجمع في قراره على فصاحة هذه الكلمة، وأن ينبّه على قدم استعمال هذه الكلمة. ثمّ إذا كانت هذه الكلمة واردة في بعض المعاجم وغيرها، بالمعنى الذي يشيع في استعمال المعاصرين<sup>(٢٩)</sup>، فهل من حاجة إلى دعوة المجمع إلى إضافة هذه الكلمة في المعجم العربي؟!

ومن ثمّ كان من الواجب أن يكون قرار المجمع: قول المعاصرين: «بطل» بمعنى متعطل عن العمل، صحيح فصيح، استعمله القدماء، ونصّت عليه بعض معاجم العربية.

ثمّ إذا كان القرار الذي انتهى إليه المجمع متعلقاً بكلمة «البطل»، ولا علاقة للمتبطّل به؛ إذ كان خلواً منه نصّاً أو إشارة، فلم سيقت هذه الكلمة «المتبطّل» في كلام المجمع، وكانت بمنزلة الندّ لكلمة «البطل»، وهي ليست سنداً أو تكأة للاستدلال على إجازة كلمة «البطل»؟!!

(٢٨) التاج (بسط)، وانظر: أساس البلاغة (بسط).

(٢٩) انظر مثلاً: الصحاح، ومختار الصحاح، والمصباح المنير، ولسان العرب، وتاج العروس

(بطل)، و أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٣٣٩.

٣٩- بدا لي كلام المجمع في قراره الخامس عشر [٨٨م، ج ١] الذي تناول فيه الكلمة العامية المحدثة «بُكرة» بمعنى غداً، في ارتباط النتيجة بمقدّماتها، مختلفاً اختلافاً شديداً يصل إلى حدّ القطيعة.

فقد كان أن اقترح المجمع جواز قول الناس في استعمالهم اليومي: «بُكرة» بمعنى غداً، و«بعد بُكرة» بمعنى بعد غدٍ، وإن كان الأولى أن يقال: غداً، وبعد غدٍ. ثم علّل ذلك بما اشتمل على إشارات ترشّح ذلك على الظاهر وتركّيه، إذ ساق بعض ما كان في (اللسان) و(التاج) متعلّقاً بالبُكرة، ومنه قولُ الأزهري الذي كان «في التهذيب: البُكرة من الغد»؛ وساق من (المعجم الوسيط) قوله: «البُكرة: أوّل النهار إلى طلوع الشمس، والعامّة يسمّون الغدَ بُكرةً وباكراً».

ثم علّق على ذلك بقوله: «وواضح من هذا أن (بُكرة) بمعنى غداً عامية محدثة. ولكنّ عبارة تهذيب اللغة: «البُكرة من الغد» قد توحى بأنّ دلالة الكلمة على الغد قد يكون له أصل كصلة الغداة بالغد»، وصرّح ثمة بما كان في دلالة الكلمة المحدثة من تطوّر.

وكلُّ ذلك يزكّي الحكمَ بجواز هذا الاستعمال، دون أن تعترضه إشارة منعٍ أو قرينة إنكار. حتى إذا انتهى القارئ إلى القرار فاجأته اللجنة بعدم جواز ذلك. هكذا أجرى المجمع كلامه في هذا القرار، فكان ارتباط نتيجته بمقدّماتها دليلاً على بنية منطقيّة ومنهجيّة مضطربة(\*) تمكّن بها الاختلاف.

ولو أذن للقارئ أن يبني على تعليل المجمع بما فيه من بينات وقرائن النتيجة المناسبة، لقال بلا تردّد: قولُ المحدثين في عاميّتهم: «بُكرة» بمعنى

---

(\*) ليس كذلك فالاقترح هو لمعدّ المذكرة، أما القرار فهو للجنة ثم للمجلس فلا اضطراب في المنهج. [المجلة]

غداً، جائزٌ، والأولى استعمال «غداً». ولو كان له أن يزيد في التعليل لقال: إطلاق «بكرة» على الغد بتمامه، وخروج اللفظ «بكرة» من معنى الجزء، وهو غدوة اليوم التالي، فيه ضربٌ من الاتساع الذي تغذيه أصول العربية، ومنها المجاز المرسل.

على أن عبارة (التهذيب) كما وردت في (اللسان)، ونقلها منه (التاج) «البكرة من الغد»، وهي الدليل المركزي الذي يعتمد عليه القول بالجواز، لا تسلم من الطعن؛ لاحتمال أن تكون كلمة (الغد) فيها محرّفةً من (الغداة)، بدليل أن الثابت في مطبوعة (التهذيب): «البكرة من الغداة» بتمام (الغداة). وعلى ذلك جرى صاحب (المصباح).

فإذا صحّ ذلك سقط الاستدلال بها، وتلاشى دليل القول بجواز هذه الكلمة العامية المحدثة «بكرة» بمعنى غداً.

هذا بعض ما قادني إليه النظر في تلك القرارات الصادرة عن المجمع، التي بدا لي فيها بين حين وآخر شيءٌ من جرأة، وأشياء من التقليد والمعاد المكرور. وهذه النظرات التي عنيت أكثر ما عنيت بالجزئيات والتفاصيل تدلّ على ما وراءها من نتائج كلية، وخلاصات عامة، من أظهرها افتقار بعض تلك القرارات إلى الاستيعاب والإحكام في التناول والاستدلال والصيغة افتقاراً كلياً أو جزئياً. على أنني لست هنا في مقام التصريح بما وراء هذه النظرات في كل موضع موضع، وقد امتدّ بي الكلام وطال طويلاً، فليكن لتلك النظرات أو لبعضها أن تدلّ على ما كان فيها من ذلك إشارة أو تلميحاً. والحمد لله أولاً وآخراً. ١

## المصادر والمراجع

- أخلاق الوزيرين، أبو حيان التوحيدي، تح: محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر - بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨.
- أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف.
- الأفعال، ابن القطاع، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
- الألفاظ والأساليب، إعداد وتعليق: مسعود عبد السلام حجازي، مجمع اللغة العربية- القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠.
- الإيضاح شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين - دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥.
- تاج العروس، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، الكويت، ط١، ١٩٦٥ - ٢٠٠١. وط المطبعة الخيرية - مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.
- تحرير ألفاظ التنبيه، النووي، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.

- تكملة المعاجم العربيّة، دوزي، ترجمه: د. محمد سليم النعيمي،  
وجمال خياط، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامّة،  
بغداد، ط ١، ١٩٧٨ - ٢٠٠٠.
- التكملة والذيل والصلة، الصغاني، ج ١، تح: عبد العليم الطحاوي، وج  
٢، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتب - القاهرة، ١٩٧١.
- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، ابن برّي، ج ٦، تح: عبد الوهاب  
عوض الله، مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دار الكتب العلمية، مصورة المطبعة  
المنيرية.
- تهذيب اللغة، الأزهري، ج ٧، تح: د. عبد السلام سرحان، الدار  
المصرية للتأليف والترجمة.
- جيش التوشيح، لسان الدين ابن الخطيب، تح: هلال ناجي ومحمد  
ماصور، مطبعة المنار - تونس.
- الحسن والإحسان في ما خلا منه اللسان، جمعه عبد الله البارودي،  
وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض.
- ديوان الإمام علي، جمعه وضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب  
العلمية - بيروت.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد قصاب، دار  
العلوم، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٢.
- ديوان علي بن الجهم، تح: خليل مردم بك، دار الآفاق الجديدة -  
بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، اعتنى به د. فائز محمد، دار الكتاب العربي -  
بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦.

- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمعه وحقّقه د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢.
- الشافية في علم الصرف، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. حسن العثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥.
- شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.
- شرح الشافية، ركن الدين الأستراباذي، دراسة وتحقيق، عبد الناصر عساف، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربيّة وآدابها، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.
- شرح المفصل، ابن يعيش، القاهرة، مكتبة المتنبّي.
- شفاء الغليل، الخفاجي، المطبعة الوهيّية، ١٢٨٢ هـ.
- صبح الأعشى، القلقشندي، دار الكتب المصرية.
- الصحاح، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٩٩٠.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصغاني، تح: د. فير محمد حسن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧.
- العربيّة الفصحى المعاصرة وأصولها التراثيّة، د. عباس السوسوة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- غلط الضعفاء من الفقهاء، ابن برّي، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة.

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تح: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠.
- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة. وط بولاق، ١٣٠٠هـ.
- اللغة العربية ثوابت ومتغيرات، د. محمد عبدو فلفل، دار الينابيع - دمشق، ط ١، ٢٠٠٢.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠.
- المحيط في اللغة، صاحب بن عباد، نسخ وترتيب وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية.
- محيط المحيط، بطرس البستاني، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٧.
- مختار الصحاح، الرازي، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٦.
- المصباح المنير، الفيومي، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٧.
- المطلع على أبواب الفقه، البعلي، تح: محمد بشير الإدلبي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١.
- المطلع على ألفاظ المقنع، البعلي، حققه وعلّق عليه: محمود الأرنؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادني جدّة، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣.
- معاني القرآن للفراء، ج ٢، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤.
- المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي، تح: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط ١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.
- يتيمة الدهر، الثعالبي، شرح وتحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.

\* \* \*